

التنمية ودورها في تعزيز الديمقراطية: دراسة في المفهوم و الدور

**Development and its Role in Promoting Democracy: A Study in
Concept and Role**

بن طلاع خديجة

أستاذة مساعدة

جامعة الجيلالي بونعامة. خميس مليانة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بن عكنون الجزائر

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين التنمية والديمقراطية، هذان المفهومان اللذان استحوذا على اهتمام العديد من المفكرين والباحثين نظرا لدورهما الفعال في استتباب الأمن والاستقرار داخل الدولة، نظرا لعلاقة التأثير والتأثر بين المفهومين وتشابك دورهما أصبح من الصعب الفصل بينهما، بذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الدور الذي تلعبه التنمية في تجسيد الديمقراطية داخل الدولة، وباعتبار أن الفرد هو العنصر المشترك بين المفهومين، يعتبر الاهتمام به وتوفير كل متطلباته مصدرا لتحقيق الرضا على أداء الحكومة.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الديمقراطية، الدولة، الأمن، الاستقرار، الاقتصاد.

Summary :

This study seeks to highlight the relationship between development and democracy, These two concepts which have attracted the attention of many intellectuals and researchers because of their effective role in establishing security and stability within the state, because of the relationship of influence and influence between the two concepts and the complexity of their role, have become difficult to separate. This paper aims to examine the role of development in the democratization of the state, as the individual is the common element between the two concepts, The interest in it and the

أ. خديجة بن طلاع

provision of all its requirements is a source of satisfaction for the performance of the government

Keywords: development, democracy, state, security, stability, economy.

مقدمة:

يعتبر كلا من المفهومين التنمية والديمقراطية أكثر المواضيع طرحا و إثارة لنقاش لما لهم من انعكاس على أمن وسلامة الدولة، ومساهمتهما في تحقيق استمرارية لديمومة النظام السياسي القائم، في الوقت الذي أضحت التنمية تغطي على مختلف الأجنداث السياسية لدولة إن لم نقل على رأسها، فهي غاية تسعى مختلف الشعوب لتحقيقها من خلال تضافر مختلف الجهود والتعاون بين مختلف الهيئات باستخدام مختلف الطرق والأساليب التي تمكن من ذلك من أجل توفير كل المتطلبات الأساسية للأفراد داخل المجتمع، ففي الأخير غاية التنمية ترتكز على الاهتمام بالجوانب المتعددة للفرد فهو محل اهتمامها، وهدفها الأسمى هو تحقيق المنفعة العامة في وجود نظام سياسي متفتح قائم على احترام الحقوق والحريات الأساسية، وذلك لا يمكن أن يتجسد إلا بدمقرطة النظام السياسي، نتكلم عن الديمقراطية الضمنية وليست الشكلية فقط التي تقوم على مبدأ التداول السلمي على السلطة واحترام الحقوق والحريات الأساسية، وبما أن الديمقراطية تشكل مشروع الدول التي تسعى لتطبيقها في مختلف أنظمتها السياسية، ونظرا لاعتبارها نموذج غربي مستورد فإن تطبيقها يختلف باختلاف بيئة منشأها، فقد سعت العديد من دول العالم الثالث عموما لتجسيدها لما لها من انعكاسات على مختلف الأصعدة خاصة ما يتعلق بالتنمية، فقد وردت العديد من الكتابات التي جاءت لتفسر العلاقة بين المصطلحين إذ هناك من أيد الفكرة وهناك من رأى أن المصطلحين بعيدين كل البعد عن بعضهما و لا مجال لتحديد طبيعة العلاقة بينهما، إلا أن من خلال الدراسة هذه سنحاول إظهار مدى تأثير التنمية على الديمقراطية بالتطرق للمتغيرات التي تحكم المفهومين، من خلال طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم التنمية في تحقيق الديمقراطية داخل الدولة ؟

وللإجابة عنها يمكن التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لتنمية والديمقراطية

المحور الثاني: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

المحور الثالث: التنمية السبيل الرئيسي لتحقيق الديمقراطية

خاتمة+ النتائج

❖ المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لتنمية والديمقراطية

أولاً: التنمية

لغة: تعني النماء و الزيادة المطلقة، كما تعني النمو في الأشخاص و المنافع و الفوائد، أي الزيادة، الوفرة و الجودة، بذلك هي تشمل مختلف النشاطات التي تضمن الرقي بالمجتمعات.¹

اصطلاحاً: قد اختلف الباحثين في وضع تعاريف التنمية باختلاف المدارس و النظريات المفسرة لها، إلا أنه يمكن إدراج جملة من التعاريف التي وضعها أهل الاختصاص

ورد تعريف التنمية في معجم المصطلحات السياسية و الدبلوماسية على أنها " مفهوم يدل على الرقي في مجال ما من خلال إتباع خطة أو برنامج لتطوير و نمو قطاع من القطاعات".²

- حيث ورد تعريف التنمية في ما سمي بإعلان الحق في التنمية (37) الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 1986 على أنها تعني " عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و سياسية تهدف إلى تحقيق التحسين المتواصل لرفاهية جميع أفراد المجتمع، والتي يمكن عن طريقها تحصيل حقوق الإنسان و صون حرياته الأساسية".³

أي أن التنمية تكون شاملة وهادفة بغية تحقيق المتطلبات الأساسية للفرد بما يضمن كرامته، كما يتم بفضلها توفير مختلف الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية في مختلف المجالات.

كما ورد تعريف آخر لها على أنها: " تطوير شامل للمجتمع بكل فاعليته وتكويناته، حتى يستطيع إشباع الحاجات الأساسية لأفراده، وتحقيق الرفاهية لهم، وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانيات المتوفرة ، ثم وضع خطة واضحة الأهداف، قابلة لتطبيق في فترة زمنية معينة ومحددة " إذ ما أضافه هذا التعريف لتعريف السابق أن لابد من توفير الإمكانيات اللازمة لبلوغ التنمية والأهم من ذلك تحديد الخطة التي تسير عليها وتيرة التنمية ورصد الأهداف المراد بلوغها إذ أن من بين أسباب نجاح عملية التنمية هو وجود تخطيط استراتيجي تترأسه قيادة سليمة عقلانية تتولى مهمة التنفيذ الفعلي للمشاريع و البرامج الحكومية التي هي استجابة لمتطلبات مجتمعية.

¹ محمد العجمي بن عيسى، الأمن و التنمية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (د س ن) ص 16-17.

² حسام الدين جاد الرب، معجم المصطلحات السياسية و الدبلوماسية و الاقتصادية إنجليزي-عربي. القاهرة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2011، ص 100.

³ علي الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع - العوائق و سبل النهوض، ط01، عمان: دار جليس الزمان لنشر و التوزيع، 2010، ص 03.

أ. خديجة بن طلاع

التنمية هي عملية يتم بموجبها تمكين الإنسان من تحقيق ذاته وإنسانيته، كما عرفها **موريس غرينير Guernier Mourice** العضو المؤسس لنادي روما الاقتصادي بأنها " ولادة ثانية للحضارات الكبرى في عصر التقدم التقني و عصر حقوق الإنسان العالمية"¹.

بذلك يظهر أن التنمية هي عملية ديناميكية يتم بمقتضاها توفير الحد الأدنى لمستويات المعيشية للأفراد من خلال الاستجابة لمتطلباتهم الأساسية.

كما يشترط الدكتور **لبيب شقير** عن التنمية العربية أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

- أن تكون عملية تطوير حضاري شامل.
- أن تكون التنمية حقيقية ترقى بحياة البشر.
- أن تحرر الاقتصاد العربي و العقل العربي من التبعية.
- أن تتوفر لها عوامل الاستمرار.

في حين يصف **علي خليفة الكوراي** التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة بأنها مجتمعية، واعية تكون موجهة بغرض تكوين قاعدة إنتاجية ذاتية تسمح بتحقيق تزايد منظم في متوسط إنتاجية الفرد و قدرات المجتمع.²

التنمية تأخذ عدة أنواع فهي لا تشتمل على التنمية في المجال الاقتصادي فقط وإنما تكون شاملة الجوانب ومتعددة الأبعاد، بذلك تنطوي التنمية على نوعين:

❖ **أنواع التنمية:** تتضمن نوعين أساسيين هما:

التنمية الذاتية: التي تقتصر على قدرة المجتمع في رصد وتشخيص المشكلات القائمة بداخله مع محاولة إيجاد الحلول المناسبة لذلك ومن خلال تضافر جهود كافة السكان للقضاء على تلك المشاكل باستخدام الحلول المناسبة لها في بيئتها الأصلية.

أما التنمية الخارجية: فتحدث بسبب مؤثرات وعوامل خارجية تدفع المجتمع للقيام بها إما من خلال ضغط وسائل الإعلام ورجال السياسة أو من الدول النامية.

كما تتخذ أشكال أخرى فنجد التنمية المحلية والتنمية الاجتماعية، التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية فبذلك هي تشتمل على مختلف أوجه النشاط الإنساني بما أن غايتها تحقيق الحياة الكريمة للفرد.

¹ حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة، ط01، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص15-17.

² محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر و التوزيع، 2008، ص 65-66.

ثانيا: الديمقراطية:

تعود أصل نشأتها إلى المدن الإغريقية القديمة، فهي يونانية الأصل إلا أن بوادر تشكيلها تعود لتعاليم الدين الإسلامي وإن لم تكن بهذا المسمى إلى أن مظاهرها كانت تتجلى في مبدأ الشورى، والتي تعتبر كدعامة أساسية في نظام الحكم الإسلامي إذ أنها مستنبطة من الكتاب والسنة كما قد جاءت العديد من الآيات في القرآن الكريم التي تحث على ضرورة إتباع مبدأ الشورى كفن للحكم والقيادة في الإسلام ، من بين تلك الآيات نذكر قوله تعالى : "فما أوتيتم من شيء فمتع الحياة الدنيا وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون، والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون، والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون" الآية 38 سورة الشورى¹، فمن الآية الكريمة يتجلى لنا أن الشورى كانت هي الأسلوب المتبع في حل مشاكل الرعية آنذاك والنظر في كافة أمورهم في مختلف شؤون الحياة،² وقد تطورت بتطور المجتمعات البشرية وتنامي الوعي الإنساني الذي بفضلها أصبح الفرد يعي ماله من حقوق وما عليه من واجبات ، كما أنها ارتبطت بمختلف المجالات الحياتية التي تهم الفرد والمجتمع ككل وفق علاقة متكاملة ومتبادلة.

مفهوم الديمقراطية:

هي مصطلح مركب من كلمتين Demos التي تعني بالإغريقية "الشعب" Kratos تعني "السلطة"³، وبالتالي الجمع بين الكلمتين تعني سلطة الشعب⁴ أو حكم الشعب بالشعب و للشعب. أما جوزيف شومبيتر الباحث الأمريكي فعرفها على أنها : " ترتيبات مؤسساتية للوصول إلى قرارات سياسية حتى يتسنى لقادة القوى السياسية الحصول على السلطة اللازمة لصنع تلك القرارات عن طريق التنافس على أصوات الناخبين "⁵، يعني أن الديمقراطية مستوحاة من سلطة الشعب من خلال اختيار من يمثلهم في المجالس البرلمانية لرصد مطالبهم والتحدث نيابة عنهم للهيئات المختصة بقصد الاستجابة لمطالبهم ، لذلك هي تأخذ ثلاث أشكال إما تكون:

¹ القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية: (38).

² أحمد سعيد نوفل و أحمد جمال الظاهر، الوطن العربي و التحديات المعاصرة. القاهرة: الشركة العربية المتحدة، 2007، ص 29.

³ حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص 96.

⁴ وجدان كاظم التميمي، الديمقراطية رؤية فلسفية. عمان: دار اليازوري العلمية لنشر و التوزيع، 2013، ص 03-27.

⁵ بلال أمين زين الدين، أزمة الديمقراطية المعاصرة للدولة المؤسساتية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013، ص 212-213.

أ. خديجة بن طلاع

- ✓ **ديمقراطية مباشرة** تعني أن يحكم الشعب نفسه مباشرة من دون واسطة بطريقة مباشرة بلا إنابة ولا وكالة"، بحيث يعتبر هذا النوع أفضل الصور المثالية للمشاركة في القرار من قبل الشعب بأنفسهم و أكثر الصور تجسيدا لمبدأ السيادة الشعبية.
- ✓ **الديمقراطية غير المباشرة** "هي النظام الذي يقوم على أساس انتخاب الشعب لنواب يمارسون السيادة نيابة عنه لمدة محدودة"¹.

أي ان الحكم هنا يكون عن طريق تشكيل مجلس نيابي منتخب من قبل عامة الشعب، إذ يتولى ممارسة السياسة بالنيابة عنهم ويمثلهم في مختلف المجالس المنتخبة، أما النوع الآخر فهو:

- ✓ **الديمقراطية شبه المباشرة**: هي تجمع بين النوعين السابقين بحيث تقترب في مبادئها من الديمقراطية النيابية إذ أن الاختلاف يكمن في الدرجة فقط فالأفراد لهم كل الحق في إبداء آرائهم حول القوانين التي توصل إليها النواب ويحق لهم رفضها واستبدالها بالقوانين التي يرون أنها اصح وأنسب لهم في حين يكون إلزامي على النواب أن يتقبلونها ليتم سنّها من ثم إقرارها كمختلف باقي القوانين.²

- المقومات الأساسية لقيام الديمقراطية

على قدر أهميتها تكمن صعوبة تطبيقها بسبب خصوصية كل دولة وطبيعة نظامها السياسي، إذ لم يتم التوصل إلى الطريقة الصحيحة في التطبيق لهذا المصطلح بحسب المفهوم الذي جاء لأجله، لكن مدى نجاحها وفعاليتها متوقف على طريقة قيامها وعلى المقومات الأساسية التي بنيت عليها المتمثلة في:

ضرورة وجود دستور ديمقراطي الذي يمثل التأسيس أو البناء أو القانون الأساسي لدولة، إذ لا بد من تحقيق الشرعية الدستورية من خلال احترامه وصيانتته للحكم على مدى مشروعية الدولة³، كما ينبغي تجسيد المبدأ الأساسي الذي وجدت من أجله الديمقراطية والمتمثل في تحقيق المساواة بين كافة شرائح المجتمع من خلال التوزيع العادل لثروة دون تمييز مع القضاء على الاستبداد والظلم بغية تحقيق العدالة الاجتماعية وتلبية حاجات الشعب، إذ أن فتح المجال للأفراد في المساهمة في صنع

¹ لمى علي فرج الظاهري، الديمقراطية شبه المباشرة و تطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة . لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط 01، 2010، ص 23-35.

² وجدان كاظم التميمي، مرجع سابق، ص 96-98.

³ أحمد مالكي و آخرون، الديمقراطية و التحركات الراهنة لشارع العربي، ط 01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 10.

أ. خديجة بن طلاع

السياسة العامة هو في حد ذاته تلبية لمطالبهم المجتمعية باعتبار أن ذلك يشكل حق من حقوقهم السياسية التي لا بد من تحقيقها من خلال المشاركة السياسية¹ التي يعتبرها صامويل هنتغتون أنها عبارة عن نشاط معين يقومون به مواطنون من عامة الشعب قصد التأثير في صنع السياسة العامة لدولة، إذ لا بد أن تكون تلك المشاركة طوعية من دون إكراه.²

كما ينبغي تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات من خلال إسناد اختصاصات لكل سلطة على حد دون تداخل في المهام و الأدوار، كما ترتبط هذه السلطات الثلاث فيما بينها ارتباط وثيقا فيما يخص مصالح مشتركة في إطار تعاون واتصال هذا ما يسمى بالفصل المرن³، فمن خلال الطرح السابق يظهر بأن الديمقراطية هي ذلك النظام الذي تعترف به الأكثرية بحقوق الأقليات⁴ إلا أن تطبيقها يختلف من دولة لدولة بحسب طبيعة نظامها السياسي، لما لها من انعكاس على كافة المجالات لاسيما منها المجال التنموي، إذ يستوجب لتحقيق التنمية وجود مؤسسات فعلية تسعى لصنع السياسة العامة ووضع البرامج التنموية التي من شأنها تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتحقيق مشروعية لنظام سياسي تضمن استقراره ، هذا ما سيتم تناوله في المبحث الموالي لتحديد العلاقة الجوهرية بين التنمية والديمقراطية.

❖ المحور الثاني: جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

على اعتبار الأهمية التي يحظى بها كل من المفهومين ساد الحديث عن العلاقة التي تجمع بينهما، لقد اختلف الباحثين والمفكرين في تحديد طبيعة تلك العلاقة على اعتبار أن الديمقراطية تضمن توفير آليات ومؤسسات تساهم في تحقيق التنمية من جهة أخرى يظهر أن المسيرة التنموية والبرامج الحكومية بإمكانها أن تخلق الظروف الموضوعية والأرضية الصلبة لترسيخ القيم الديمقراطية وممارساتها داخل المجتمع في هذا الإطار انقسمت الآراء إلى قسمين :

- الرأي الأول: الذي ينفي وجود علاقة تربط بين المفهومين ولا مجال لربط بينهما، إذ يرى ستايلي في كتابه مستقبل البلدان النامية أنه لا وجود لأي علاقة بينهما، في اعتقاده أن هناك

¹ عيسى الشماس، المجتمع المدني و المواطنة و الديمقراطية، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العربي، (د س ن)، ص 89.

² وجدان كاظم التميمي، مرجع سابق، ص 79.

³ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان: دراسة في علم الاجتماع السياسي. (د م ن): المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 37-40.

⁴ عيسى الشماس، مرجع سابق، ص 84.

- فصل تام بين المصطلحين.

- **الرأي الثاني:** على عكس أنصار التيار الأول، يرون أنصار هذا الرأي أن هناك علاقة عضوية وثيقة الصلة، إذ أنهم يعتقدون أن التنمية تتأثر بالجانب السياسي بحيث قيامها لا يقتضي فقط توفير الموارد والإمكانات المادية بل يستوجب أيضا تهيئة مختلف الأوضاع السياسية الملائمة و التي من شأنها أن تساعد على تنشيط الاقتصاد وتحويله من الركوض إلى الديناميكية والفعالية قصد تحقيق التنمية.

بحيث أكدت العديد من الدراسات على الدور الفعلي الذي تلعبه التنمية لتحقيق الديمقراطية، باعتبار أن لها دور آخر يتمثل في تعزيز حرية الفرد والرفع من كرامته والأهم من ذلك كله تحقيق الحماية له وقد توسع ليبست s. Martin Lipset في تحديد تلك العلاقة وصنف الدول الأنجلو-سكسونية إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة، ديكتاتوريات مستقرة وديكتاتوريات غير مستقرة في مدى تطبيقها للديمقراطية إذ يرى أن الدول التي تسبق غيرها في تحقيق النمو الاقتصادي لمجتمعاتها هي تلك الدول الديمقراطية المستقرة وهنا تظهر جليا العلاقة بينهما، إذ أن تلك الدول التي حققت تقدما في مسارها الاقتصادي هي نفسها الدول التي استطاعت أن تجسد الديمقراطية من خلال مؤسساتها السياسية التي تضمن السير الحسن للبرامج من خلال تطبيق السياسات الحكومية برشاده تامة وعقلانية، في حين الصنف الآخر الغير متطور اقتصاديا فيرجع السبب إلى أنظمتها الديكتاتورية والاستبدادية المسيطرة على مختلف شؤون الدولة والتي تحتكر السلطة فقط لشؤونها الخاصة على حساب المصلحة العامة التي وجدت من أجلها في الأساس، بالتالي فإن احتكارها لسلطة يجعلها تحتكر أيضا وسائل الإنتاج و تسيطر على السوق من خلال السياسات المجحفة التي تقرأها.

في نفس السياق يرى لبست أنه لابد من تجسيد التقدم الاقتصادي لتفعيل الديمقراطية في الدولة، باعتبار أن كلما تم تحسين الظروف المعيشية للأفراد كلما سمح ذلك باكتساب مهارات وفرص لتطبيق الممارسات الديمقراطية السليمة.¹

كما دعمت تجارب الصين وسنغافورة والاتحاد السوفياتي تلك العلاقة باعتبار أن كل دولة منها كانت لها تجربة فيما يخص توافق التنمية مع الديمقراطية أو تعارضها، فيما يخص الصين فيمكن اعتبارها الدولة الرائدة من حيث مسارها التنموي وما شهدته من محطات وإنجازات كبيرة في مخططاتها

¹ حسن دخيل، مرجع سابق، ص 44 - 46.

أ. خديجة بن طلاع

التنمية التي تقوم على مفهوم عميق شامل يرمي إلى ضرورة التعاون مع بلدان العالم في هذا المجال من خلال اقتدائها بقواعد اقتصاديات السوق في بنائها الداخلي وفي علاقاتها الخارجية أيضا ومن خلال حنكة القادة السياسيين وقدرتهم في التوفيق بين الإصلاح والتنمية والاستقرار الذي انعكس بذلك على مستويات معيشة الشعب إذ ساهم في تحسين ورفع دخل الفرد كما انعكس ذلك أيضا على طبيعة ونوعية الخدمات المقدمة للأفراد التي تقدمها الدولة في مختلف القطاعات الصحية والتعليمية...الخ، في هذا الإطار جاء تقرير التنمية الإنسانية العربية في عام 2002 و 2003 والتقرير الاقتصادي العربي الموجه أن التجربة الصينية تعتبر قدوة الشعوب و في أنها تعتبر أفضل مستقبل ينتظر الشعوب التي تأخذ بهذا النموذج التنموي.¹

• أما امارتيان سن فيرى أن الحرية هي الأساس كما تعتبر هي الغاية الرئيسية لتحقيق التنمية باعتبار أن هذه الأخيرة تقوم في الأساس على توفير الحاجيات الأساسية للأفراد كما تقضي على مختلف أساليب الحرمان و تمنح الحرية للجميع للمشاركة فيها.²

أما التنمية في ماليزيا فقد تمكنت الدولة من تحقيقها بفضل قدرتها على توفير شرط الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي اعتبر الحافز الأساسي و المشجع لتفعيل التجربة التنموية بماليزيا التي ترتبط ارتباطا وثيقا بوضع المجتمع وطبيعته باعتبار أن الحكومة الماليزية تقوم على المبدأ الإسلامي التي تعتبر أن الفرد هو الفاعل الأساسي ومحرك النشاط التنموي إذ بفضل تمكنت الدولة من الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية، إن السبيل لتفعيل التنمية أيضا هو ضرورة وجود الاستقرار داخل الدولة إذ بفضل تشكل الوحدة الوطنية في ظل غياب مشاكل الهوية وبعيدا عن الانقلابات والمظاهرات التي عادة ما تؤدي إلى شلل النظام السياسي بسبب عدم رضى الأفراد على السياسات المنتهجة من قبل الدولة، فبذلك يظهر أن سبب التقدم التنموي في ماليزيا يرجع إلى قدرة الدولة على التحكم والسيطرة على المجال الاقتصادي وفق مختلف مراحل صنع السياسة العامة الاقتصادية بدئ من التخطيط وصولا إلى التقييم.³

¹ كلمة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، سلسلة الحوارات العربية العالمية العرب و الصين: أفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة.

الأردن: مكتب الروعة لطباعة، 2007، ص 13-14.

² علي بسيوني، تدعيم الديمقراطية في دول الوطن العربي. ط01، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2014، ص 135.

³ نادية فاضل عباس، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 إلى 2010، مجلة دراسات دولية، العدد 54، ص 155-167.

أ. خديجة بن طلاع

مما سبق يتضح أن العلاقة بين التنمية والديمقراطية علاقة متجذرة من القدم و قد ظهر ذلك من خلال تجارب بعض الدول التي كانت سباقة لتكريس الديمقراطية في أنظمتها السياسية تزامنا مع تحقيق مستويات معيشية لا بأس بها للأفراد داخل الدولة، كما قد ورد الحديث كثيرا من قبل الفلاسفة والمفكرين فيما يخص تحديد العلاقة القائمة بين المصطلحين، إلى أن ما يهمنا في هذه الدراسة هو توضيح الفكرة التي تقوم على أن التنمية تؤثر على الديمقراطية من وجهة نظر تترجم في أنه كلما تم تحسين ظروف معيشة الأفراد داخل الدولة كلما انعكس ذلك على قدرتهم و مساهمتهم في المشاركة السياسية في اتخاذ القرار وبالتالي يتم انتشار الوعي بين طبقات المجتمع ما يسمح بخلق أرضية صلبة و ملائمة لتطبيق مبادئ الديمقراطية وتفعيلها على أرض الواقع، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال المبحث الموالي.

❖ المحور الثالث: التنمية السبيل الرئيسي لتحقيق الديمقراطية في الدولة

الحديث عن تأثير التنمية على الديمقراطية يترجم تأثير المجال الاقتصادي على السياسي من خلال عدة مؤشرات توحى بأن تحسين مستوى المعيشة للأفراد ينعكس إيجابا على أدائهم ومساهمتهم في صنع السياسة العامة لدولة سواء عن طريق الانتخابات أو عن طريق تشكيل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني وتشكيل أحزاب سياسية تكون غايتها بالدرجة الأولى الاستجابة لمتطلبات الأفراد داخل المجتمع ما يضمن السير الحسن للعملية الديمقراطية، من جهة معاكسة يظهر أن هذه الأخيرة إن لم تتوصل إلى تحقيق نتائج تنموية تتناسب ومتطلبات الأفراد فإن ذلك سيؤثر على سلوك المواطن داخل الدولة ويؤدي إلى فقد الثقة بالمسؤولين والذي يؤدي بالضرورة إلى خلق حالة من اللأمن والاستقرار¹، كمثال على ذلك يمكن الاستدلال بأحداث الربيع العربي التي شهدتها أغلبية الدول العربية وكانت معظمها بسبب ثوران واحتجاج أفراد المجتمع على سياسات الدولة التي لا تكفي بالغرض و لا تقف عند تطلعاتهم ، الأمر الذي كان سبب رئيسي في سقوط أنظمة سياسية دكتاتورية وإحلال محلها أنظمة أخرى.

ولتحليل طبيعة تلك العلاقة وجب علينا التطرق لبعض المتغيرات المرتبطة بالتنمية من جهة ومن جهة أخرى سنحاول ترجمت مفهوم الديمقراطية وتحليله إلى مؤشرات ليتم ربط المتغيرات المرتبطة بالتنمية ومؤشرات الديمقراطية ليسهل علينا إظهار طبيعة تلك العلاقة وهذا ما سيتم معالجته من

¹. محسن عوض و كرم خميس، الندوة الدولية حول التنمية و الديمقراطية و تطوير النظام الإقليمي العربي، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2013، ص 68-69.

خلال ما يلي:

• التنمية و دورها في تعزيز الأمن والاستقرار داخل الدولة:

الحد من الفقر وارتفاع المستوى المعيشي وقيام طبقة وسطى كبيرة لا يمكن أن يتحقق إلى في ظل وجود تنمية شاملة داخل الدولة التي تسمح بتحقيق العدالة والمساواة بعيد عن التمييز بين طبقات المجتمع بغية خلق مجتمع آمن مستقر خال من الاضطرابات، باعتبار أن الأمن والاستقرار يساهم في تكريس الديمقراطية فإن ذلك سيؤدي إلى غلق الفجوة بين طبقات المجتمع بحيث لا تصبح طبقة الأغنياء تسيطر على طبقة الفقراء وتستحوذ على حقوقهم وتسلبهم حرياتهم، باعتبار أن حكم الشعب لا يمكن أن يتم تفعيله في ظل وجود مجتمع منقسم إلى طبقتين متضادتين إحداهما تطالب وأخرى تسيطر وتمارس الحكم المستبد في حق الشعب.

"من دون تنمية لا يوجد أمن، وكلما ازدادت التنمية زاد الأمن"، فإذا استطاعت الدولة السيطرة على أوضاعها الداخلية وتمكنت من سد حاجيات ومتطلبات أفرادها فإنها تخفف من التوترات التي تنشأ عادة نظرا لظروف مجتمعية وبسبب تدني المستويات المعيشية إذ يتطلب على الحكومة التعامل مع الوضع بعقلانية وأن تحاول الاستجابة لهم بطرق سلمية حتى لا تتطور الأحداث، باعتبار أن ذلك يؤثر على أمن وسلامة النظام السياسي إما بالسلب من خلال انهياره وزواله ، وإما باستمراره من خلال الدعم الشعبي والتأييد من طرف مختلف شرائح المجتمع ليعم الأمن ويستتب الاستقرار وفي هذه الحالة تظهر قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات والسيطرة على مختلف الظروف السائدة داخله لما يضمن استمراره أدائه.

من جهة أخرى التنمية الحقيقية ترتبط بطبيعة السوق، فقوة الدولة في مختلف المجالات مرهونة بحجم اقتصاد السوق ومدى تفتح الحكومة على العالم الخارجي لجلب الاستثمار وتطوير الإنتاج في ظل وجود اقتصاد السوق الذي يضمن لدولة صرف إنتاجها المتعاضد عن طريق الاستثمار سواء الداخلي أو الخارجي.¹

• التنمية و التنمية السياسية

تعتبر التنمية السياسية تلك العملية المجتمعية التي ترمي إلى إحداث تغييرات شاملة في الثوابت المجتمعية لذلك تعتبر عملية صعبة ومعقدة تستوجب تضافر مختلف الهيئات والفواعل الرسمية وغير

¹ حسن دخيل، مرجع سابق، ص 47-48.

أ. خديجة بن طلاع

الرسمية لوضع خطط واستراتيجيات على المدى الطويل، كما أنها تهدف إلى إلحاق المجتمعات النامية بالدول المتقدمة بغية تحقيق تنمية مستدامة تدعم قدرة الدولة الوطنية وضمان استمرار النظام السياسي، ويشترط لتحقيق تنمية سياسية داخل الدولة توفر عوامل تساهم في ذلك وفي نفس الوقت تعتبر من بين عوامل التحول السياسي الديمقراطي وهي:

- ضرورة تنامي دور المجتمع المدني.
- انتشار الوعي الثقافي و السياسي بين طبقات المجتمع.
- العامل الاقتصادي والاجتماعي.

إذا يظهر جليا أن للعامل الاقتصادي دور بارز في تحقيق التنمية السياسية إذ ظهرت العلاقة بين الغنى أو التطور الاقتصادي والديمقراطية منذ القرن التاسع عشر واستمرت تلك العلاقة بحيث رأى العديد من المفكرين والباحثين بأن أغلبية الدول الغنية هي في حد ذاتها تقوم على أنظمة حكم صالحة، في حين أن الدول الفقيرة تستند على أنظمة حكم فاسدة.¹

فقد جاء في دراسة للبنك الدولي عام 1989 والتي شملت 119 وحدة سياسية توضيح لطبيعة تلك العلاقة إذ صنفّت إلى ثلاث أصناف:

- الصنف الأول: 24 دولة غنية دخلها يتراوح بين 6010 و 21330 دولار، فظهر أن أغلبية وحدات هذا الصنف ذات أنظمة سياسية ديمقراطية باستثناء أربع وحدات من بينها الكويت، السعودية و الإمارات.
- الصنف الثاني: 42 دولة فقيرة دخل أفرادها ما بين 130 و 450 دولار وأغليبتها ذات أنظمة شمولية ماعدا (الهند و سيريلانكا).
- الصنف الثالث: 53 دولة ذات دخل متوسط، 250 و 5810 دولار هو الناتج القومي للفرد الواحد، وقد كانت هناك 23 دولة قائمة على أنظمة سياسية و 25 دولة ذات أنظمة غير ديمقراطية، أما 05 الدول المتبقية فكانت في طور التحول.²

فمن خلال هذه الدراسة التي أجراها البنك الدولي يظهر بأن كلما كان الوضع الاقتصادي متقدّم في الدولة ومتطور كلما ساعد على إحداث تغيير سياسي، فالعلاقة بين المصطلحين بقدر تعقيدها بقدر

¹ محمد غربي و آخرون، التحولات السياسية و إشكالية التنمية. ط01، لبنان: دار الروافد الثقافية- ناشرون، 2014، ص 21-23.

² صامويل هانتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، ص 122.

أهميتها، هذا ما يدعم فكرة أن التنمية تؤسس لتحقيق الديمقراطية.

• التنمية و حقوق الإنسان:

تعتبر حقوق الإنسان قضية عالمية من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية التي جاءت بالقوانين والسياسات المنظمة والموضحة لمختلف الحقوق الأساسية التي ينبغي على كل الدول احترامها والعمل على تجسيدها من خلال توفير الحاجيات الأساسية المختلفة التي تضمن تلك الحقوق، فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين ظهور عاملين مهمين في تحديد وحماية تلك الحقوق:

- العامل الأول: يقوم على بلورة هذه الحقوق في إعلانات عالمية لحقوق الإنسان ومواثيق دولية وإقليمية ينبغي على كل الدول العمل بها وضرورة احترامها.
- العامل الثاني: فهو يقتصر على تأكيد الرقابة القضائية الدستورية من أجل حماية هذه الحقوق، كما ينبغي الإشارة إلى أن تلك الحقوق عرفت تطورا خلال الزمن وفق ثلاث أجيال متتالية تتمثل في:

1- الجيل الأول للحقوق الإنسان: المتمثل في الحقوق المدنية والسياسية التي ينبغي احترامها وعدم قيام أي جهة بالاعتداء عليها أو المساس بحريتها.

2- الجيل الثاني لحقوق الإنسان: وتشمل الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي جاءت لتمكين الأفراد من التمتع بكامل حقوقهم ومطالبهم المجتمعية الأساسية التي ينبغي على الدولة العمل على توفيرها وتأمينها كالحق في العمل، الحق في المسكن، الملبس، الرعاية الصحية

3- الجيل الثالث لحقوق الإنسان: المتعلق بحقوق الشعب Rights of people التي تشمل الحق في السلام، الحق في البيئة، الحق في الثقافة، الحق في التنمية، من هذا المنطلق يظهر أن هناك علاقة تربط حقوق الإنسان بالتنمية إذ أن هذه الأخيرة تعنى بتحقيق متطلبات الأفراد وإحداث تغييرات داخل مختلف مجالات الحياة داخل الدولة و بالتالي فأنها تعتبر حق لكل فرد، " وإن مثل هذه الحقوق ركيزة أساسية لأي انطلاقة تنموية جادة، ذلك أن هذه الانطلاقة تقتضي ترسيخ هذه الحقوق التي يترسخ معها الشعور بالانتماء و الإخلاص و الحماس و الدأب، كما و تقتضي اكتساب المعرفة و المهارة في المجالات التي تتطلب التنمية للمساعدة على توطين الثقافة و هي محور من بين محاور مهمة على صعيد

التنمية الفعلية الشاملة¹، فبذلك يظهر جليا أن لا مجال للفصل بين تلك العلاقة التي تجمع الاثنين معا في سبيل تحقيق الحياة الكريمة للفرد و بغية تحقيق كافة متطلباته الحياتية، إذ أن التنمية تمكن من الاستجابة للمتطلبات الأساسية للفرد داخل المجتمع بذلك فهي توفر له ذلك الحق المنصوص عليه قانونيا في ظل وجود حكومة تكون غايتها الأولى تحقيق الشرعية و المشروعية لنظامها السياسي، إذ أن التنمية التي لا تحترم حقوق الإنسان لن تحقق نتائجها الحقيقية و لن تعود على المجتمع بالنفع و الفائدة.

• التنمية و دورها في دعم الحريات العامة

تشتمل الحرية على معنى واسع و أشمل إذ لازمت المجتمعات البشرية منذ القدم و هي فطرة متجذرة بالإنسان منذ ولادته فقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه " متى استعبدتم الناس و قد ولدتهم أمهاتهم أحرار²، وقد جاء على لسان بعض مفكري المدرسة الأبيقورية خصوصا بأن الإنسان يكون حرا في الوقت الذي لا تكون هناك سلطة تقيد رغبات الفرد و تسيطر عليه، يقول أفلاطون " أننا لا نعي الحرية حين تقع تحت وطأة الرغبات " فالحرية سواء الفردية أو العامة هي لا ينبغي أن تكون مقيدة ولا مفروضة³، فقد جاء في الإعلان العالمي لحقوق و حريات الإنسان الصادر في 1948 بأن " يولد جميع الناس متمتعين بحقوق متساوية غير قابلة للتصرف و حريات أساسية⁴، وذلك يوحي بأن العدالة و المساواة بين الأفراد تكون واجبة في مختلف المجالات دون تمييز لا في الجنس و لا في المعتقد... باعتبار أن ذلك من سمات النظام الديمقراطي الذي يضمن توفير الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية و التوزيع العادل لثروة على مختلف الأفراد، أما دور التنمية في هذا الجانب فيظهر من خلال دور الحرية في المجال الاقتصادي من خلال اقتصاد السوق و حرية رأس المال و حرية التملك و حرية الصناعة و التجارة، فبذلك تترك الحرية للفرد في مزاولة العمل و النشاط الذي يرغب فيه بدون أي عراقيل أو إملاءات جانبية، و باعتباره مالك لإحدى أدوات الإنتاج فهو حر في استخدامها في أي زمان و مكان بإرادته، لتأخذ الحرية الفردية معناها دون تدخل الدولة في حرية الفرد في الشؤون الاقتصادية و ترك الحرية الاقتصادية تحكمها قوانين السوق المنظمة و المسيرة لها كما

¹ حسن دخيل، مرجع سابق، ص 67-70.

² حسين عبد الحميد رشوان، الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان دراسة في علم الاجتماع السياسي، (د م ن): المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 69.

³ ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة. عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص 167.

⁴ محمد فخري راضي، الديمقراطية مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات. ط 01، عمان: دار أمجد لنشر و التوزيع، 2015، ص 39.

أ. خديجة بن طلاع

ينبغي أن لا تترك الحرية مطلقة لأن ذلك سيخلق جو من الفوضى و تضارب في المصالح بين الأفراد فالكل يمارس حريته في نشاطه التنموي دون مراعاة حرية الآخرين بذلك ستتولد حالة من العدوان، و كما قال **توماس هوبز " حرب الجميع ضد الجميع"**، و إنما لابد أن تكون الحرية في حد ذاتها مسؤولية الجميع تحكمها ضوابط العدالة و القانون لتحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية.¹

من هذا يظهر أن كلا من التنمية و الحرية متلازمان مع بعضهما البعض، فلتحقيق التنمية لابد من وجود فضاء واسع من الحريات العامة الفردية التي تضمن تحقيق أكبر قدر من المساواة و العدالة الاجتماعية، من جهة أخرى ترك الحرية للأفراد في مزاوله أنشطتهم التنموية و أعمالهم وفق ما ينص عليه القانون ذلك سيسمح بتطوير الاقتصاد و تحقيق تقدم في المجال التنموي من خلال تطوير دخل الفرد و بالتالي الناتج القومي.

تم التطرق لعلاقة التنمية بهذه المتغيرات نظرا لأهميتها و دورها في تعزيز و تفعيل الديمقراطية داخل الدولة، " فقد جاء في نص القرار 47/2000 للجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة و الخمسين على ضرورة تعزيز الديمقراطية و توطيدها إذ تقر بأن الديمقراطية و التنمية و احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية هي أصول مترابطة و يعزز بعضها البعض و إن الديمقراطية تقوم على إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تقرير نظمها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية " و في ذات السياق أيضا أكد روبرت ماكنمارا سكرتير الدولة لدفاع الأمريكي الأسبق أنه لا يمكن تحقيق الأمن إلا إذا تم تحقيق حد أدنى من التنمية² ولدعم أكثر هذه الفكرة وردت ثلاث افتراضات مختلفة لمقاربة العلاقة بين التنمية و الديمقراطية تمثلت في:

1- الرأي الأول: الذي ينطلق من فرضية مفادها أن التنمية تعتبر المتغير المستقل ، في حين الديمقراطية تعتبر المتغير التابع ، و هذا يعني أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفر عدد من الشروط الأولية أهمها النمو الاقتصادي إلى جانب التعليم و الصحة و الثقافة المدنية و هذا ما تبنته نظريات التحديث و التنمية السياسية في الستينات و السبعينات من القرن العشرين.

¹ حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص73- 78.

² مقدم عيبرات، عبد العزيز الأهر، التنمية و الديمقراطية في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد 11، ماي 2007، ص 219- 223.

أ. خديجة بن طلاع

2- الرأي الثاني: الذي يرى أن الديمقراطية هي شرط أساسي في تحقيق التنمية و يعتبر أن

الديمقراطية متغير مستقل أما التنمية فهي متغير تابع.

انتشر هذا الطرح في نهاية الثمانينات من القرن العشرين إلى، وما زاد من انتشاره دعم أطروحة الحكم الراشد من قبل مؤسسات ووكالات التنمية الدولية التي دعمت أكثر المعطى الديمقراطي، باعتباره مقاربة لتحقيق التنمية البشرية و مكافحة الفقر استنادا إلى أطروحة أمارتيان سان التي جاءت كراي ثالث.

3- الرأي الثالث: الذي اعتبر أن التنمية في جوهرها حرية ولم يكتفي بطرحه مسألة الأولوية،

و لأنها تحمل أهمية جوهرية في مفهوم الحرية الإنسانية بشكل عام و جب الاهتمام بمسألة الحريات و الديمقراطية باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية.

كما قد وردت دراسات أخرى قد أكدت أهمية التنمية الاقتصادية في إحداث الديمقراطية ، إلا أن تلك العلاقة كانت بطريقة غير مباشرة ارتباطيه إذ في هذا السياق جاءت نظرية كارل دويتش حول مفهوم التعبئة إذ يرى أن التحول السياسي لا يتم كنتيجة مباشرة لتحولات الاقتصادية و الاجتماعية و لكنه يحصل كنتيجة لعملية التعبئة الناتجة من هذه التحولات.¹

فالتطورات التي تقود إلى اندماج شعب ما ضمن نظام سياسي لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان مستوى التطور الاقتصادي و الثقافي قد بلغ درجة كافية لإقامة حد أدنى من الاتصال الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع و البناء التدريجي لشبكة هذا الاتصال هو السمة المميزة لما يسميه دويتش التعبئة الاجتماعية المؤدية بدورها إلى صهر كل فرد ضمن إطار عام و سياسي.

من خلال كل ما سبق ذكره يظهر جليا أن التنمية تكتسي أهمية كبيرة داخل الدولة لما لها من دور في توفير المتطلبات الأساسية للأفراد ما سيسمح بتشكيل مجتمع آمن في ظل الحكم الصالح يقوم على إرادة سياسية و أن يعمل النظام على إرساء قيم العلم و التعلم و العدل و سيادة القانون و انضباط و استقرار المؤسسات، كما أنه لا بد من تفعيل دور المجتمع المدني في مختلف الأنشطة الحياتية باعتبار أنه يعتبر وسيط بين السلطة و الشعب كما يمثل وجود مجتمع مدني فاعل على قدرة الدولة في تجسيد مبادئ النظام الديمقراطي، كما يظهر جليا أن العلاقة بين التنمية و الديمقراطية تتجلى أساسا في الاهتمام بالجانب الإنساني باعتبار أن الإنسان هو الهدف الأسمى و الغاية الأساسية

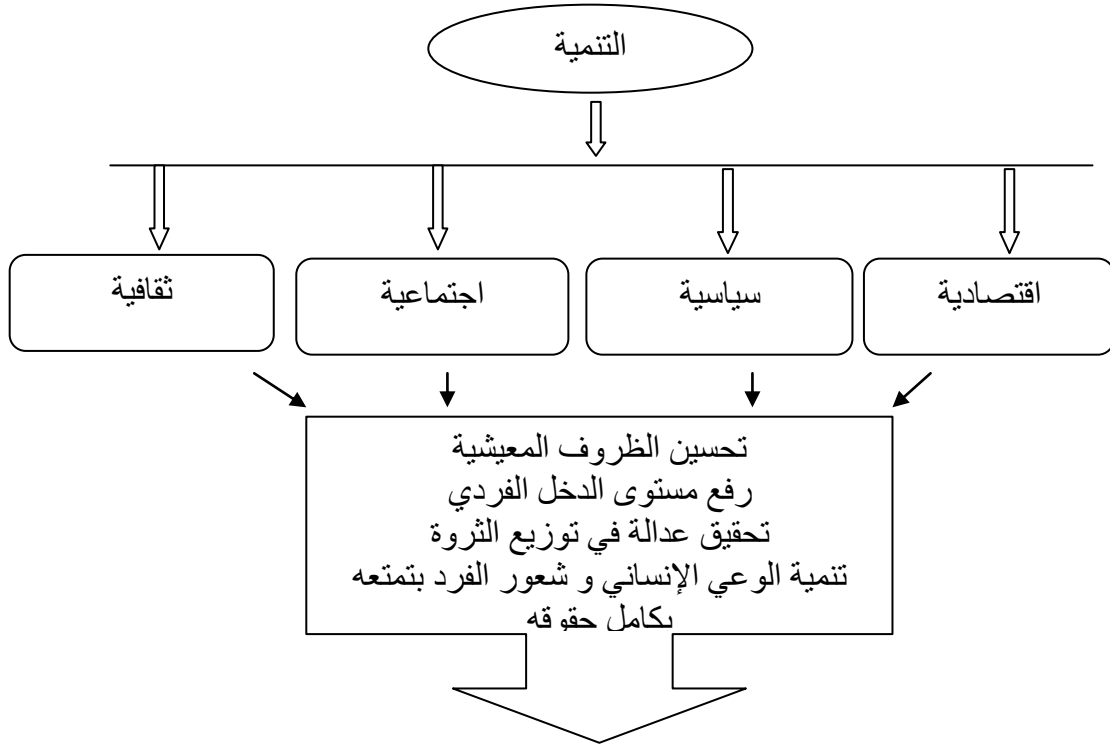
¹ رضوان بروسى، جدلية العلاقة بين الديمقراطية و التنمية: نحو مقارنة غير معيارية. مقال بمجلة المستقبل العربي، ص 16-17.

أ. خديجة بن طلاع

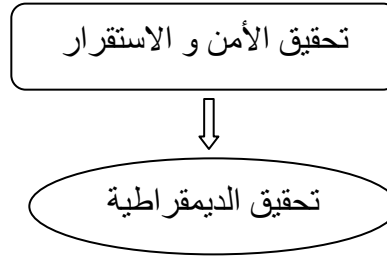
وبذلك فإن ضمان تنمية ديمقراطية مستدامة يستوجب تحقيق مستوى عالي من الأمن الإنساني الذي يوسع من مبدأ حقوق الإنسان، و يجعله عالميا في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية، وما زاد من أهمية تلك العلاقة هو مواكبة التطورات والتحديات الدولية التي أصبح لزام على الدول الإقترءاء بها كالعولمة التي أضحت ظاهرة عالمية تتضمن في فحواها قيم و أسس و مبادئ تسمح لها بإعادة صياغة نظام عالمي جديد يتوافق و متطلبات العصر.

تلك هي الفكرة الجوهرية التي ارتأينا أن نظهرها من خلال هذا العمل فبالنظر للمجتمعات على اختلاف مستوياتها من التقدم يظهر أن التوافق بين ما هو تنموي و سياسي لا يمكن إغفاله فتحقيقها لا يتوفر إلا في ظل وجود استقرار سياسي، كما أنها لا يمكن أن تتجسد إلا في ظل الشفافية و المساءلة و الرقابة الشعبية و القضائية التي ينبغي أن تكون مستقلة بالأساس، باعتبار أن الانتماء لجهة معينة سينجر عنه ضغوط و إملءات ينبغي العمل بها و إلا فسد العقد لذلك الاستقلالية تعتبر من بين سمات النظام الديمقراطي أيضا، مما سبق يمكن تلخيص وترجمت مدى قدرة التنمية على تحقيق الديمقراطية من خلال الشكل الموالي:

من إعداد الباحث¹



¹ شكل توضيحي من إعداد الباحثة استنادا إلى ما تم ذكره في العرض



المصدر: من إعداد الباحثة من خلال ما سبق.

فالمخطط يظهر التداخل و التكامل بين مختلف مجالات الحياة، فتوفير التنمية سينعكس بالضرورة على كل المجالات و سيسمح بتحسين الظروف المعيشية للفرد بالدرجة الأولى من خلال التوزيع العادل للموارد والثروات في ظل احترام الحقوق الأساسية للفرد، كل هذا من شأنه أن ينشأ مواطن واعٍ مثقف يعي جيدا ماله من حقوق وما عليه من واجبات الأمر الذي من شأنه أن يحقق نوع من الرضا على أداء الحكومة و مدى قدرتها في التعامل مع المشاكل المجتمعية، فيسمح كل هذا بتحقيق الأمن والاستقرار داخل الدولة و في هذا المحيط يمكن أن تتجسد فكرة الديمقراطية وتصبح مشروع مطبق على أرض الواقع من خلال مساهمة الأفراد في ذلك بفضل المشاركة السياسية و بفضل دورهم في صنع السياسة العامة لدولة.

خاتمة:

ما يمكن قوله في خاتمة هذه الورقة البحثية أن العلاقة بين التنمية والديمقراطية هي علاقة معقدة ومتشابكة فيما بينها، لذلك وردت كتابات العديد من المفكرين والباحثين السياسيين والاقتصاديين و قد تضاربت الآراء فمنهم من رأى أن هناك علاقة بين المفهومين وهناك من عارض ذلك واعتبر أنه لا تربطهم أي علاقة، في حين توجد بعض الدول التي استطاعت أن تحقق نمو اقتصادي في ظل غياب الديمقراطية ومن ناحية أخرى يوجد بعض من الدول التي حققت تقدم في ما يخص الممارسة الديمقراطية إلى أن نظامها الاقتصادي منهار في ظل غياب التنمية داخل تلك الدول، أما بدراستنا هذه بالاعتماد على ما طرحه العديد من المفكرين حول علاقة التأثير والتأثر ارتأينا تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه التنمية في مختلف المجالات في تكريس الديمقراطية، وفي تعزيز مكانتها داخل الدولة من نظرة اقتصادية تقوم على فكرة اعتبار الفرد هو المستهدف الأول الذي تقف عليه مختلف الأنشطة الحياتية فهو الهدف من تحقيق التنمية، وهو الغاية لتحقيق الديمقراطية أيضا، باعتبار أن التنمية تقوم على مبدأ الاهتمام بالفرد من خلال الاستجابة لمختلف المتطلبات المجتمعية الأساسية في

أ. خديجة بن طلاع

سبيل تحقيق العيش الكريم والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع بالتالي يمكن لهذا الفرد الذي يعيش في جو أمن ومستقر أن يساهم ويشارك في رسم سياسة الدولة من خلال مشاركته السياسة في مختلف المحطات الانتخابية نظرا للوعي الذي أصبح يتمتع به ، كما أنه يمكن له أن ينظم إلى منظمات وهيئات المجتمع المدني الناشطة فهذه المشاركة في مختلف التظاهرات، الانضمام لمؤسسات المجتمع المدني، الرغبة في تشكيل أحزاب بغية التداول السلمي على السلطة كل هذا يصب في قالب تحقيق غاية الديمقراطية وبلوغها وتطبيقها على أرض الواقع ، من خلال هذه النظرة يظهر دور التنمية في تحقيق الديمقراطية وترسيخها في ظل احترام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، في هذا الصدد من خلال ما سبق تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن صياغتها على النحو التالي:

النتائج المتوصل إليها:

من خلال العرض السابق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في:

- 1- إن التنمية هي غاية تسعى لبلوغها كل دول العالم على اختلاف درجات ومستويات تقدمها، إذ تسعى لتطبيقها بمختلف الوسائل والأساليب المتاحة في الدولة سواء كانت مادية أو بشرية بما أن غايتها واحدة وهي تحقيق متطلبات الأفراد والاستجابة لتطلعاتهم.
- 2- الديمقراطية المفهوم الذي لطالما استحوذ على اهتمام الدول نظرا لدورها و أهميتها في تحقيق الأمن المجتمعي و الاستقرار و ما تتضمنه من مبادئ تصب في قالب الاهتمام بالأفراد من خلال احترام حقوقهم و حرياتهم، والسماح لهم بالمشاركة في صنع القرار الذي يهمهم بالدرجة الأولى عن طريق مشاركتهم السياسية و الإدلاء بأصواتهم طوعيا.
- 3- يعتبر الفرد هو القاسم المشترك بين كل من التنمية و الديمقراطية، إذ تهدف كل منهما لخدمته و الاستجابة لمتطلباته في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.
- 4- إن العلاقة بين التنمية و الديمقراطية علاقة وثيقة الصلة و ك منهما يساهم في نشوء الآخر، إلى أن ارتأينا أن نبرز الدور الذي تلعبه التنمية في تحقيق الديمقراطية.
- 5- ان تحقيق ذاتية الفرد و تحسين ظروفه المعيشية من خلال توفير مختلف متطلبات الحياة من شأنه أن يخلق مواطن يشعر بالانتماء لوطنه و بالتالي يساهم هو الآخر في تحقيق أمنه

أ. خديجة بن طلاع

و استقراره و ذلك يحقق رضا عام عن ما تقوم به الحكومة اتجاه شعبها ،وعليه يمكن من هذا المنطلق أن تتجسد فكرة الديمقراطية بوجود مؤسسات تضمن السير الحسن لأداء الحكومة.

6- قبل تجسيد الديمقراطية لابد من توفير البيئة الملائمة لها، من خلال نشر الوعي بين مختلف أطراف المجتمع مع مراعاة الاختلاف في المستويات و التفاوت في المستويات.

قائمة المراجع:

- (1) أحمد رشوان حسين عبد الحميد، الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان: دراسة في علم الاجتماع السياسي، (د م ن): المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- (2) بسيوني علي، تدعيم الديمقراطيات في دول الوطن العربي. ط01، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2014.
- (3) التميمي وجدان كاظم، الديمقراطية رؤية فلسفية، عمان: دار اليازوري العلمية لنشر و التوزيع، 2013.
- (4) الجاسور ناظم عبد الواحد، موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي، 2004.
- (5) حسام الدين جاد الرب، معجم المصطلحات السياسية و الدبلوماسية و الاقتصادية إنجليزي-عربي. القاهرة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2011.
- (6) راضي محمد فخري، الديمقراطية مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات. ط 01، عمان: دار أمجد لنشر و التوزيع، 2015.
- (7) رشوان حسين عبد الحميد، الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان دراسة في علم الاجتماع السياسي. (د م ن): المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- (8) رضوان بروسى، جدلية العلاقة بين الديمقراطية و التنمية: نحو مقاربة غير معيارية، مقال بمجلة المستقبل العربي.
- (9) زين الدين بلال أمين ، أزمة الديمقراطية المعاصرة للدولة المؤسساتية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013.
- (10) شكل توضيحي من إعداد الباحثة استنادا إلى ما تم ذكره في العرض.
- (11) الشماس عيسى، المجتمع المدني و المواطنة و الديمقراطية، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العربي، (د س ن).

- أ. خديجة بن طلاع
- 12) الظاهري لمى علي فرج، الديمقراطية شبه المباشرة و تطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
- 13) عباس نادية فاضل، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 إلى 2010، مجلة دراسات دولية، العدد 54.
- 14) عبيرات مقدم، عبد العزيز الأزهر، التنمية و الديمقراطية في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد 11، ماي 2007.
- 15) عوض محسن و خميس كرم، الندوة الدولية حول التنمية و الديمقراطية و تطوير النظام الإقليمي العربي. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2013.
- 16) غربي محمد و آخرون، التحولات السياسية و إشكالية التنمية، ط 01، لبنان: دار الروافد الثقافية- ناشرون، 2014.
- 17) القرآن الكريم سورة الشورى الآية (38).
- 18) كلمة صاحب السمو الملكي بن طلال الأمير الحسن، سلسلة الحوارات العربية العالمية العرب و الصين: أفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة، الأردن: مكتب الروعة لطباعة، 2007.
- 19) مالكي أحمد و آخرون، الديمقراطية و التحركات الراهنة لشارع العربي. ط 01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2000.
- 20) نوفل أحمد سعيد و الظاهر أحمد جمال، الوطن العربي و التحديات المعاصرة، القاهرة: الشركة العربية المتحدة، 2007.
- 21) هانتنتغن صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح.